

\* اعلن بان شركة التضامن شركة مشهود احمد الدويري وشركاه سجلت لدى تحت الرقم (٣٥١٠٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة مشهور احمد الدويري وشركاه.
- ٢ - اسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
فارس احمد عقيل الدويري	اردني	المفرق
محمد احمد عقيل الدويري	=	=
مشهور احمد عقيل الدويري	=	=
محمود احمد عقيل الدويري	=	=
حسين احمد عقيل الدويري	=	=

٣ - غايات الشركة : بيع مواد بناء استيراد وتصدير.

٤ - مركز الشركة الرئيسي : المفرق.

٥ - مقدار رأسمال الشركة : ٥٠٠٠ دينار.

٦ - اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : في الامور المالية الشركاء مجتمعين وفي الامور الادارية والاخرى مشهور احمد الدويري ومحمود احمد الدويري منفردين.

٧ - مدة الشركة : غير محدودة.

٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٤/١/٤.

\* اعلن بان شركة التضامن شركة اسيتان وسهلب سجلت لدى تحت الرقم (٣٥١٠٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ حسب التفاصيل التالية:-

- ١ - اسم الشركة : شركة اسيتان وسهلب.
- ٢ - اسماء الشركاء وجنسياتهم وعناوينهم.

اسماء الشركاء	الجنسية	العنوان
عبد الرحمن عبدالله اسيتان	اردني	عمان
رفيق احمد عبدالحفيظ سهلب	=	=

٣ - غايات الشركة : تجارة اجهزة الاتصالات وكمبيوتر ولوازمها وادارة مركز للمعلومات التجارية وتملك الاموال المنقولة وغير المنقولة شريطة ان لا يكون تملك الاموال غير المنقولة بقصد الاتجار بها وعقد الاتفاقيات مع الغير والمساهمة في شركات او مؤسسات اخرى وتمثيل الشركات والحصول على الوكالات والعلامات التجارية.

٤ - مركز الشركة الرئيسي : عمان.

٥ - مقدار رأسمال الشركة : ١٠٠٠٠ دينار.

٦ - اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة والتوقيع عنها : في الامور المالية الشريكين مجتمعين ومنفردين.

٧ - مدة الشركة : غير محدودة.

٨ - تاريخ ابتداء العمل : ١٩٩٤/١/٤.



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١٦ رمضان سنة ١٤١٥ هـ الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٩٥ م . العدد ٤١٢٦

الصفحة

الفهرس

- ٤٢٢ مشروع التعاون الفني في مجال السلامة والصحة المهنية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية
- ٤٤٥ اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فينلاند الاشتراكية تتعلق بالخدمات الجوية
- ٤٥٤ قرار صادر عن امين عمان بتصنيف مهنة المعارض التجاري
- ٤٥٥ قرار رقم ٤ لسنة ١٩٩٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
- ٤٥٧ تصحيح خطأ

مديرية المطابع المركزية

هكذا من العمل

### مشروع التعاون الفني في مجال السلامة والصحة المهنية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١-١-١٩٩٥ الموافقة على مشروع التعاون الفني في مجال السلامة والصحة المهنية الذي تم التوقيع عليه بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بتاريخ ١٨-٩-١٩٩٤ بشكله التالي :

#### بيان مشترك عن مباحثات وفدي وزارة القوى العاملة والتشغيل في جمهورية مصر العربية ووزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية

في إطار توصيات الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المصرية الأردنية المشتركة المنعقدة في عمل في الفترة من ٥-٦ مايو (أيار) ١٩٩٤ .  
وتطبيقاً لأحكام المادة الثامنة من اتفاقية التعاون في مجال القوى العاملة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية .  
وبدعوة من معالي الأستاذ أحمد العموي وزير القوى العاملة والتشغيل بجمهورية مصر العربية حضر معالي الأستاذ خالد الغزاوي وزير العمل في المملكة الأردنية الهاشمية إلى القاهرة خلال الفترة من ١٤-١٨ سبتمبر - أيلول - ١٩٩٤ على رأس وفد رسمي .

أجرى الوفدان المشكلان على النحو التالي :-  
من المملكة الأردنية الهاشمية السادة :

- ١ - سعادة السيد نايف القاضي
- ٢ - السيد بهجت عوده تطبيقات
- ٣ - السيد علي محمد عيسى
- ٤ - السيد علي قسودان الفايز
- من جمهورية مصر العربية السادة :
- ١ - السيد عبدالقادر المساوي الاعمر
- ٢ - السيد أحمد خلف الله .
- ٣ - السيد د. محمد طه
- ٤ - السيدة أصلاح أمين
- ٥ - السيد محمد منير
- ٦ - السيد أحمد منيب
- ٧ - السيدة عزه خاطر

مباحثات استهدفت تعزيز التعاون بين البلدين الشقيقتين في مجال القوى العاملة والتأمينات الاجتماعية والتدريب المهني إيماناً من الجانبين بأن التعاون في هذه المجالات والتنسيق المشترك بين البلدين يشكلان ركيزتين أساسيتين في توثيق الروابط الأخوية وتعزيزها.  
هذا وقد ناقش الجانبان الآلية التي من شأنها تنظيم دخول العاملين المصريين بالأردن ومقابلة لاحتياجات سوق العمل الأردني من العاملين المصريين.

وأبدى الجانبان ارتياحهما لما أسفرت عنه الإجراءات التنظيمية التي اتخذها الجانب المصري وكذلك الإجراءات التنظيمية التي اتخذها الجانب الأردني والتي كان لها مؤشرات إيجابية في هذا الصدد . وأكد الجانبان الاستمرار في دعم هذه الإجراءات لتحقيق الصلحة المشتركة للبلدين الشقيقتين .

أولاً : الاتفاقية المبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة والموقعة في ٢٦ مارس - آذار - ١٩٨٥ .

وقد تم بهذا الصدد التأكيد على الإجراءات التي تشكل آلية تنظيم دخول القوى العاملة إلى البلدين وعلى النحو التالي : -

- ١ - قيام وزارة العمل في كلا البلدين بأعداد قوائم بالمهن والتخصصات المطلوبة في سوق العمل بكل قطر والمصرح للمملكة الوافدة للعمل بها وموافاة الجانب الآخر بها لتنظيم أسس استخدام واستقدام العمالة الوافدة .
- ٢ - أن يتم التعاقد بين أصحاب العمل والعمال الوافدين عن طريق وزارتي العمل في البلدين بحيث يتقدم أصحاب العمل في كلا البلدين باحتياجاتهم من العمالة الوافدة المطلوبة والتصديق على عقود العمل المذكورة من وزارة العمل الأردنية والمستشار العمالي بالسفارة المصرية بعمان ممثلاً لوزارة القوى العاملة والتشغيل المصرية .
- ٣ - أن يتم ختم جواز سفر كل قادم للمملكة عن طريق مراكز الحدود بقصد العمل بخاتم يبين فيه اسم صاحب العمل ومكانه ورقم موافقة وزارة العمل الأردنية أما القادم للمملكة لغرض قصد العمل فيختم جوازه بعبارة غير مسموح له بالعمل .
- يمنح العمال الموجودون في كلا البلدين والذين يعملون دون بنساريح عمل مهله للحصول على التصريح المطلوب إذا كانت سوق العمل بحاجة اليهم وبخلاف ذلك نفذ الإجراءات القانونية بحق المخالف من أصحاب العمل والمعمّل .
- يقوم العامل الذي صوب وضعه بسداد الرسم السنوي المقرر لتصريح العمل عن سنة واحدة وهذه السنة تبدأ من تاريخ صرف تصريح المعمّل له .
- وفي حالة عدم تصويب وضعه خلال الفترة المسموح بها يلتزم بسداد قيمة رسوم تصريح العمل باثر رجعي اعتباراً من تاريخ انتهاء المهلة الممنوحة لتصويب الأوضاع .
- ٤ - التركيز على الجانب الإعلامي والإرشادي من كلا الجانبين بقصد النوعية بالأعمال غير المسموح العمل بها لغرض الأردنيين وكذلك بالإجراءات الخاصة باستصدار تصريح العمل .
- ٥ - أوضح الجانب الأردني أن هناك تصريح عمل لعمال المعلومه يتم منحه من خلال التنسيق بين بعض النقابات ومكاتب العمل والتشغيل في المحافظات الأردنية وسيتم موافاة مكتب التمثيل العمالي بالسفارة المصرية بالأعداد المطلوبة في كل محافظة من محافظات المملكة الأردنية الهاشمية .
- ٦ - يتم التنسيق في قضايا العاملين المصريين بين المستشار العمالي بالسفارة المصرية ووزارة العمل في الأردن لحل مشكلات العمال المصريين الوافدين وتزويدهم قبالاً باسماء من يتقرر تسفيرهم من العمال المخالفين قبل التسفير ضماناً لحصولهم على مستحقاتهم قبل المغادرة من أصحاب العمل .
- ٧ - أوضح الجانب المصري أنه تم اتخاذ إجراءات بهدف تنظيم دخول القوة العاملة المصرية إلى الأردن وسيؤخذ الجانب الأردني بهذه الإجراءات .
- كما يزود المستشار العمالي بالسفارة المصرية بالأردن بأية إجراءات مماثلة يتخذها الجانب الأردني في هذا الصدد بهدف تيسير المواقف .
- ٨ - في إطار بحث التعاون في مجال التأمينات الاجتماعية . تقدم الجانب المصري بمشروع اتفاقية في هذا الخصوص . وقد وعد الجانب الأردني بدراسة أحكام هذا المشروع وعرض وجهة نظره في اجتماع اللجنة القادمة للنظر في استمرار هذه الاتفاقية .

هكذا من العمل



## ثانيا : في مجال التعاون الفني .

اطلع الجانب الاردني على التجربة المصرية في مجالات تعيين الخريجين والتدريب المهني والتعاقدات العمالية والسلامة والصحة المهنية وتم الاتفاق على ما يأتي : -

١- تبادل الدراسات والمعلومات والخبرات المتعلقة بتعيين الخريجين والتدريب المهني والسلامة والصحة المهنية .

٢ - تبادل الزيارات بين خبراء البلدين لعدد تصيرة يتم فيها عقد اجتماعات عمل بين المسؤولين في البلدين من ممثلي الجهات المعنية ، تتخللها زيارات ميدانية للتعرف على مركات التقدم في المجالات المشار اليها ، مع وضع برامج عمل تنفيذية للتعاون في هذه المجالات .

٣ - تتحمل الدولة المضيئة نفقات الإقامة في حالتي إيفاد الخبراء والتدريبيين .

- تتحمل الدولة المونده نفقات السفر في حالتي إيفاد الخبراء والتدريبيين ، كما تتحمل الدولة المونده نفقات التدريب في حالة إيفاد متدربين .

ثالثا : اتفق الجانبان على أن يكون موعد انعقاد اللجنة القادمة في عمان خلال شهر مايو ١٩٩٥ .

مصدر بالقاهرة يوم الأحد ١٢ ربيع الآخر ١٤١٥ هـ .

الموافق ١٨ سبتمبر - أيلول ١٩٩٤ م .

وزير العمل

في المملكة الأردنية الهاشمية

خالد الفزائوي

وزير القوى العاملة والتشغيل

في جمهورية مصر العربية

أحمد أحمد العموي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٢-١٩٩٤ الموافقة على اتفاقية النقل الجوي بين الأردن وفيتنام بشكلها التالي : -

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية  
تتعلق بالخدمات الجوية

أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية - المشار إليهما في الاطراف المتعاقدة -

بما انهما اطراف في معاهدة الطيران المدني الدولية والتي تحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون اول ١٩٤٤ ، و  
رغبة منهما في عقد اتفاقية مكملة للمعاهدة المذكورة بغرض إنشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء اقليميهما ،  
فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الاولى  
التعريفات

لغرض هذه الاتفاقية وما لم يقتض النص خلاف ذلك :

١ - تعني عبارة - معاهدة شيكاغو - معاهدة الطيران المدني الدولية التي تحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون اول ١٩٤٤ ، وتضمن - ١ - اي تعديل عليها دخل حيز التنفيذ بموجب المادة ٩٤ - من تلك المعاهدة وتم التصديق عليه من قبل كلا الطرفين المتعاقدين و - ٢ - اي ملحق او اي تعديل عليها معتمد بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة ، ما دام مثل هذا الملحق او التعديل ساري المفعول لكلا الطرفين المتعاقدين في اي وقت كان .

ب - تعني عبارة - سلطات الطيران - فيما يخص المملكة الأردنية الهاشمية، سلطة الطيران المدني - وزارة النقل ، وفيما يخص جمهورية فيتنام الاشتراكية ، ادارة الطيران المدني الليتاسي - وزارة النقل ، او/و في كلا الحالتين ، اي شخص او هيئة يمكن ان تكون مفوضة لممارسة اية مهام تمارس حاليا من قبل السلطات المذكورة اعلاه او مهام مشابهة .

ج - تعني عبارة - مؤسسة الطيران المعنية - مؤسسة الطيران التي يتم تعيينها وتوحيشها طبقا للمادة ٤ من هذه الاتفاقية .

د - تعني عبارة - الاقليم - فيما يخص الدولة مساحة الاراضي - البر الرئيسي والجزر - ، المياه الداخلية والمياه الاقليمية المتاخمة لها والاقواء التي تعلوها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .

هـ - تعني عبارات - الخدمة الجوية - ، - الخدمة الجوية الدولية - : - مؤسسات الطيران - ، و - التوقف لاغراض غير تجارية - المعاني المحددة لها على التوالي في المادة ٩٦ من معاهدة شيكاغو .

و - تشمل عبارة - هذه الاتفاقية - الملحق التابع لها و اية تعديلات عليه او على هذه الاتفاقية .  
ز - تعني عبارة - رسوم الملاحة الجوية - الرسم المعين على مؤسسات الطيران من قبل السلطات المختصة او المسموح به من قبلها لاستخدامه لتطوير مرافق المطار : او التسهيلات ، او المساعدات الملاحية الجوية .

ح - تعني - السمة - فيما يتعلق - بالطائرة - الحمولة لتلك الطائرة المتوفرة على الخط او جزء منه، و ط - تعني - السمة - فيما يتعلق - بالخدمة المتفق عليها - سعة الطائرة المستعملة في هذه الخدمة مفروبة بعدد الرحلات التي تقوم بها تلك الطائرة خلال فترة معينة على الخط او جزء منه .

هذا من العمل

### المادة الثانية مطابقة الاتفاقية لمعاهدة شيكاغو

يجب ان تستند نصوص هذه الاتفاقية الى نصوص معاهدة شيكاغو ما دامت تلك النصوص مطابقة على الخدمات الجوية الدولية .

### المادة الثالثة منح الحقوق

- ١ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بخدماتها الجوية الدولية الحقوق التالية :
  - أ - حق الطيران بدون هبوط عبر اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
  - ب - حق التوقف في اقليم الطرف المتعاقد الآخر لغراض غير تجارية .
- ٢ - يمنح كل طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر الحقوق التالية المحددة في هذه الاتفاقية ، لغرض تشغيل الخدمات الجوية الدولية على النقاط المحددة في الجزء المخصص في ملحق الطرق الجوية التابع لهذه الاتفاقية . مثل هذه الخدمات والطرق الجوية تسمى فيما بعد وعلى التوالي - الخدمات المتفق عليها - و - الطرق المحددة - يجب ان تتمتع مؤسسة الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد بالاضافة الى الحقوق المحددة في الفقرة ١ - من هذه المادة اثناء تشغيلها للخدمة المتفق عليها على الطريق المحدد ، بحق التوقف في اقليم الطرف المتعاقد الآخر في النقطة المحددة في الطريق الجوي بين في ملحق الطرق التابع لهذه الاتفاقية لاغراض تحميل وتنزيل الركاب والشحن بما فيها البريد .
- ٣ - ليس في الفقرة ٢ - من هذه المادة ما يخول مؤسسة الطيران المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحق في ان ينقل داخل اقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب وشحن بما فيها البريد مقابل اجبره او تعويض الى نقطة اخرى في اقليم ذلك الطرف المتعاقد .
- ٤ - اذا تسميت نزاعات مسلحة - اضطرابات سياسية او تطورات ، او ظروف خاصة غير عادية في عدم تمكن مؤسسة الطيران المعنية في احد الطرفين المتعاقدين من تشغيل الخدمة الجوية على طريقها العادي ، يجب على الطرف المتعاقد الآخر ان يبذل افضل جهوده لتسهيل استمرارية التشغيل لمل هذه الخدمة من خلال اجراء الترتيبات اللازمة المؤقتة للطرق الجوية .

### المادة الرابعة تعيين مؤسسات الطيران وتصاريح التشغيل

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يعين كتابة الى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة طيران واحدة لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة ، وكذلك يحق له ان يسحب او يغير مثل هذا التعيين .
- ٢ - يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين ٣ ، ٤ ، من هذه المادة ويذون تأخير بمنح مؤسسة الطيران المعنية تصاريح التشغيل اللازمة .
- ٣ - سلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بان تتنمها بانها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصورة معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية وذلك طبقا لشروط معاهدة شيكاغو .
- ٤ - يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض منح تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة ٢ - من هذه المادة او ان يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة الطيران المعنية للحقوق المشار اليها في المادة ٢ - من هذه الاتفاقية ، وذلك في اية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بان الملكية الاساسية والرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة او لرعاياه .
- ٥ - عندما يتم تعيين مؤسسة طيران وتحويلها بالمعمل ، فانه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمات المتفق عليها شريطة ان تستجيب مؤسسة الطيران للاحكام المطبقة في هذه الاتفاقية .

### المادة الخامسة الغاء او تعليق تصاريح التشغيل

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد ان يلغي تصريح التشغيل او يعلق ممارسة الحقوق المحددة في المادة ٣ لفترة ٢ من هذه الاتفاقية والتي تمارس من قبل مؤسسة الطيران المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر ، او ان يفرض مثل هذه الشروط كلما كان ذلك ضروريا على ممارسة تلك الحقوق :
  - أ - في اية حالة يكون بها غير متقنع بان الملكية الاساسية والرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة او لرعاياه ، او ،
  - ب - في حالة فشل مؤسسة الطيران في الامتثال للقوانين او الانظمة المطبقة مادة وبصورة معقولة من قبل الطرف المتعاقد الذي منحه تلك الحقوق ، او
  - ج - في حالة فشل مؤسسة الطيران بالشغيل طبقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٢ - ما لم يكن الغاء الفوري ، التعليق ، او فرض الشروط المذكورة في الفقرة ١ - من هذه المادة ضروريا لمنع وقوع مخالفات اخرى للقوانين والانظمة ، فان هذا الحق يجب ان يمارس فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر ، مثل هذا التشاور يجب ان يبدأ خلال فترة ٣٠ يوما من تاريخ الطلب .

### المادة السادسة القواعد التي تحكم تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١ - يجب ان يكون لمؤسسات الطيران المعنية في كلا الطرفين المتعاقدين عرس عادلة ومنكافئة وسعة معينة متساوية ، لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة بين الاقليمين الخاسين بهما .
- ٢ - في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فان مؤسسة الطيران المعنية في كل طرف متعاقد يجب ان تاخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة الطيران المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر ، حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة الطيران الاخرى على كل اولى جزء من نفس الخطوط .
- ٣ - يجب ان تكون الخدمات المتفق عليها والمقدمة من قبل مؤسسات الطيران المعنية في الطرفين المتعاقدين ذات صلة وثيقة باحتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة ، وان يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الاحتياجات القائمة والمتوقعة لنقل الركاب ، البضائع بما فيها البريد بين اقليمي الطرفين المتعاقدين .
- ٤ - ان السعة الاجمالية التي سوف تقدم ضمن الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية لدى الطرفين المتعاقدين ، يجب تحديدها بالتعاون فيما بينهما وذلك وفقا للقواعد المذكورة اعلاه من قبل سلطات طيران الطرفين المتعاقدين قبل بدء التشغيل .

### المادة السابعة التعريفات

- ١ - التعريفات المستوفاه من قبل مؤسسة الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى اقليم الطرف المتعاقد الآخر ، يجب ان توضع ضمن مستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المقبول وخصائص الخدمة .
- ٢ - التعريفات المشار اليها في الفقرة ١ - من هذه المادة ، يجب ان يتم الموافقة عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين .
- ٣ - تقدم التعريفات التي تم الاتفاق عليها الى سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وذلك قبل ٣٠ يوما على الاقل من الموعد المقترح لتطبيقها . وفي الحالات الخاصة يمكن تقصير هذه المدة وذلك شريطة موافقة السلطات المذكورة .

هكذا من المأهول



- ٤ - إذا لم تتمكن مؤسسات الطيران المعنية من الاتفاق على أي من هذه التعريفات ، أو إذا لم يتم تثبيتها لاية اسبيل أخرى طبقا للفقرة ٢- من هذه المادة، أو إذا قام أحد الطرفين المتعاقدين خلال أول ١٥- يوما من مدة ال ٣٠ يوما المشار إليها في الفقرة ٣- من هذه المادة بإشعار الطرف المتعاقد الآخر بعدم قناعته بأي من التعريفات المتفق عليها طبقا لاحكام الفقرة ٢- من هذه المادة ، فإنه عندئذ يتوجب على سلطات طيران الطرفين المتعاقدين ببذل مساعيها للاتفاق على التعريفات .
- ٥ - إذا لم تتمكن سلطات الطيران من الاتفاق بشأن الموافقة على أي تعريف مقدمة إليها بموجب الفقرة ٣- من هذه المادة ، أو على تحديد أي تعريف بموجب الفقرة ٤- ، فإنه يجب حل النزاع طبقا لشروط المادة ١٧- من الاتفاقية الحالية .
- ٦ - استنادا لاحكام الفقرة ٢- من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعريف ان تدخل حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران في كلا الطرفين المتعاقدين .
- ٧ - أن التعريفات الموضوعه طبقا لاحكام هذه المادة يجب ان تبقى سارية المفعول حتى يتم وضع تعريفات جديدة وفقا لاحكام هذه المادة .

### المادة الثامنة الرسوم الجمركية

- ١ - الطائرات العاملة ضمن الخدمات الدولية من قبل مؤسسة الطيران المعنية لأي من الطرفين المتعاقدين بما في ذلك معداتها المعتادة ، قطع الغيار ، مخزونات الوقود والزيوت ومخازن الطائرات وتشمل الأطعمة، المشروبات ، والتبغ - والمحمولة على متن هذه الطائرات ، يجب ان تعفى من الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش وأية رسوم أو ضرائب عند وصولها إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، شريطة ان تبقى هذه المعدات والمؤمن على متن الطائرة إلى حين إعادة تصديرها .
- ٢ - يجب ان تعفى كذلك من نفس الرسوم والضرائب باستثناء الرسوم المتوافقة مع الخدمة المقدمة :  
 أ - المخزونات المحمولة على متن الطائرة لأي من الطرفين المتعاقدين ضمن حدود مبنية من قبل سلطات ذلك الطرف المتعاقد . والنوي استعمالها على متن الطائرة العاملة على الطريق المحدد للطرف المتعاقد الآخر .
- ب - قطع الغيار التي أدخلت إلى إقليم أي من الطرفين المتعاقدين من أجل الصيانة أو إصلاح الطائرة المستخدمة على طريق محدد من قبل مؤسسة الطيران المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر .
- ج - الوقود وزيوت التشحيم المعدة لتزويد الطائرة العاملة على الطريق المحدد من قبل مؤسسة الطيران المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر، حتى لو كانت هذه المخزونات تستعمل على جزء من الرحلة المسيرة فوق إقليم الطرف المتعاقد الآخر والتي أخذت منه .
- المواد المشار إليها في الفقرات الفرعية أعلاه - أ ، ب ، ج - يمكن ان يلزم إبقاؤها تحت مراقبة أو إشراف الجمارك .
- ٣ - المعدات المادية المحمولة جوا بالإضافة إلى المواد والمخزونات التي يحتفظ بها على متن طائرة أي طرف متعاقد يمكن ان تفرغ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لتلك الطرف المتعاقد ، في كل الأحوال يمكن وضعها تحت إشراف السلطات المذكورة إلى أن يعاد تصديرها أو التخلص منها طبقا لانتظمة الجمارك .
- ٤ - اعتمادا على مبدأ المعاملة بالمثل ، يجب ان يعفى كل طرف متعاقد مؤسسة الطيران المعنية لدى الطرف المتعاقد الآخر من قيود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، رسوم التفتيش أو أية رسوم أخرى على المواد التالية : - أنظمة الحجز بالكمبيوتر ، مخزون تذاكر السفر ، بوالص الشحن وأية مواد مطبوعة تحمل علامة المؤسسة وأية مواد دعائية توزع من قبل مؤسسة الطيران المعنية .

### المادة التاسعة تشغيل الطائرات المستأجرة

اتفق كلا الطرفين المتعاقدين بأن يسمح للمؤسسة المعنية لدى كل طرف بالتشغيل إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر بطائرات مستأجرة .

### المادة العاشرة الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلية والإجازات الصادرة أو المساق عليها من قبل أحد الطرفين المتعاقدين ، ولا تزال سارية المفعول ، يجب الاعتراف بها بأنها مساوية المفعول من قبل الدارف المتعاقد الآخر لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الدريق المحدد ، شريطة ان تكون دائما تلك الشهادات أو الإجازات الصادرة أو المساق عليها مطابقة للمعايير التيته في المعاهدة . على أي حال يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية والإجازات الممنوحة لرعاياه من قبل الطرف المتعاقد الآخر وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه .

### المادة الحادية عشرة أمن الطيران المدني

- ١ - التأكيد على سلامة الطائرات المدنية ، ركبائها وأطقمها باعتبار ذلك من الشروط المسبقة والأساسية لتشغيل الخدمات الجوية الدولية ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لامن الطيران المدني ضد أعمال التدخل غير المشروع وبشكل خاص الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة شيكاغو واتفاقية الجرائم وبعض الاتفاقات التي يتركب على متن الطائرات الواقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٦٣ واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الواقعة في لاهاي بتاريخ ١٦- كانون أول - ١٩٧٠ واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجبة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ ايلول ١٩٧١ . تشكل جزءا مكملا لهذه الاتفاقية .
- ٢ - على الطرفين المتعاقدين ان يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل منهما لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، وإية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركبائها ، وأطقمها ، الطائرات والمساعدات الملاحية الجوية وأي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .
- ٣ - يجب على الطرفين المتعاقدين ومن خلال العلاقات المتبادلة فيما بينهما العمل طبقا لمعايير أمن الطيران إلى الحد الذي يطبقونه فيما بينهما ، للاحكام الموصى بها والموضوعه من قبل منظمة الطيران المدني الدولية والمحددة في صورة ملاحق لمعاهدة شيكاغو ، والزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما بالعمل وفقا لاحكام أمن الطيران المدني المشار إليها . في هذه الفقرة الإشارة لاحكام أمن الطيران تتضمن أي اختلاف يبلغ عنه من قبل الطرف المتعاقد المعني . يجب ان يعطى كل طرف متعاقد معلومات مسبقة للطرف المتعاقد الآخر عن نيته بالتبليغ عن أي اختلاف .
- ٤ - يجب على كل طرف متعاقد ان يتأكد بأنه تم اتخاذ الإجراءات الفعالة داخل إقليمه وذلك لحماية الطائرات وتفتيش الركاب وامتثالهم المحمولة باليد، وأجراء التفتيش المناسب لأطقم الطائرات ، الشحن - بما فيها الامتعة المحمولة - ومخازن الطائرات قبل وأثناء صعود المسافرين أو التحميل والتأكد كذلك من ان تلك الإجراءات تتناسب مع التزايد لسي التهديد .

كل من الدول

يوافق كل طرف متعاقد على انه يمكن ان يطلب من مؤسسة الطيران التابعة له مراعاة احكام امن الطيران المشار اليها في الفقرة ٣ والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول الى ، المغادرة من او اثناء الإقامة في اقليم ذلك الطرف المتعاقد . ويجب على كل طرف متعاقد ان ينتظر بعين المعطف لاي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر لاتخاذ اجراءات امنية معقولة خاصة لمواجهة تهديد معين .

٥ - يجب ان يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث او تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، او اي نمل من الاعمال الاخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركبها ، اطقها ، الطارات ، او تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف المتعاقد الآخر من خلال تسهيل الاتصالات وغير ذلك من الاجراءات اللازمة التي تهدف الى اثناء هذا الحادث او التهديد بالسرعة الممكنة وبأقل المخاطر على الحياة .

#### المادة الثانية عشرة تزويد الاحصائيات

يجب على سلطات الطيران لاي طرف متعاقد ان تزود سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الآخر وبنا على طلبها بالمعلومات الدورية او غيرها من البيانات الاحصائية التي تطلبها وبحسرة معقولة لاغراض مراجعة السعة المقدمة للخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسة الطيران المعنية للطرف المتعاقد المشار اليه في بداية هذه المادة . ويجب ان تتضمن تلك البيانات كل المعلومات المطلوبة لتحديد حجم الحركة المنقولة من قبل تلك المؤسسات المعنية على الخدمات المتفق عليها .

#### المادة الثالثة عشرة تحويل الإيرادات

يجب لكل مؤسسة طيران معيئة ان تحول وترسل الى موطنها الاصلي عند الطلب ايراداتها المحلية الزائدة عن مجموع نفقاتها المحلية . ويجب ان يسمح بتحويل وارسل هذه الإيرادات بدون وضع اية قيود عليها وحسب سعر الصرف المطبق على التعاملات الجارية السارية المفعول في الوقت الذي يتم فيه تقديم تلك الإيرادات للتحويل والارسل ويجب ان لا تخضع لاية رسوم ما عدا الرسوم العادية الموضوعة من قبل البنوك عند اجراء عملية التحويل والارسل . ويجب ان يتم هذا التحويل وفقا لانتظمة الصرف وتبديل العملة الاجنبي لدى الطرف المتعاقد المعني .

#### المادة الرابعة عشرة تمثيل مؤسسة الطيران والهيئات

- ١ - يحق لمؤسسة الطيران المعنية في اي طرف متعاقد في انشاء مكاتب تمثيلها في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ويمكن ان تتضمن تلك المكاتب الكوادر التجارية، العملياتية والفنية .
- ٢ - يجب ان يسمح لمؤسسة الطيران المعنية لدى كل طرف متعاقد ، وفقا لانتظمة والتوانين المتعلقة بالدخول والاقامة والاستخدام السارية المفعول لدى الطرف المتعاقد الآخر ، باحضار والاحتفاظ في اقليم الطرف المتعاقد الآخر بموظفيها الذين يعملون في المجالات الادارية ، الفنية والعملياتية وموظفين اخصائيين اخرين لتقديم الخدمات الجوية .
- ٣ - يحق لمؤسسة الطيران المعنية لدى كل طرف متعاقد المشاركة في مبيعات تذاكر النقل الجوي في اقليم الطرف المتعاقد الآخر اما مباشرة او من خلال الوكلاء . كما يحق لمؤسسة الطيران المعنية لدى اي طرف متعاقد ان تباع ، وان يكون لاي شخص الحرية بشراء مثل هذه التذاكر وباية عمله قابلة للتحويل الحر . ويحق لاي مؤسسة طيران معيئة بان تستعمل لهذا الغرض وثائق النقل الخاصة بها .

#### المادة الخامسة عشرة رسوم الملاحة الجوية

- ١ - لا يحق لاي طرف متعاقد ان يفرض او يسمح بفرض رسوم ملاحة جوية على مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر اعلى من تلك الرسوم المفروضة على مؤسسة الطيران التابعة له والتي تقوم بتشغيل خدمات جوية دولية مشابهة .
- ٢ - يجب على كل طرف متعاقد ان يشجع المشاورات حول رسوم الملاحة الجوية بين سلطاته المختصة بالرسوم ومؤسسات الطيران التي تستعمل الخدمات والنسييلات المقدمة من قبل تلك السلطات . وكلما كان ذلك ممكنا من خلال المنظمات الممثلة لتلك المؤسسات . ويجب ان يسطى المستثمرون اشعرا معقولا عند اية اقتراحات تتعلق بتغيير رسوم الملاحة الجوية وذلك لتمكينهم من التعبير عن وجهات نظرهم وذلك قبل اجراء التغيير . وايضا يجب على كل طرف متعاقد ان يشجع سلطاته المختصة بالرسوم وهؤلاء المستثمرين على تبادل المعلومات الضرورية المتعلقة برسوم الملاحة الجوية .

#### المادة السادسة عشرة المشاورات

يجب لاي طرف متعاقد وفي اي وقت ان يطلب مشاورات تتعلق بتغيير . بتفسير . بتطبيق او تعديل هذه الاتفاقية او الالتزام بها . مثل هذه المشاورات التي يمكن ان تكون بين سلطات الطيران . يجب ان تبدأ خلال فترة ٦٠ يوما من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر للطلب الخطي ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك .

#### المادة السابعة عشرة فض الخلافات

- ١ - اذا نشأ اي خلاف بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية . فيجب على الطرفين المتعاقدين في اول الامر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢ - اذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات : فيمكن لهما بالاتفاق احالة الخلاف الى شخص او هيئة ، او بناءا على طلب اي طرف متعاقد يمكن احالته الى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين لاتخاذ قرار بشأنه والذي يعين بالطريقة التالية :
- ١ - يجب على كل طرف متعاقد ان يقوم بتعيين محكم واحد خلال مدة ٣٠ يوما بعد استلام طلب التحكيم ، ويجب ان يقوم المحكمان الاثنان بموجب اتفاق بينهما بتعيين محكم ثالث من رعايا دولة ثالثة والذي سيعمل كرئيس لهيئة التحكيم وذلك خلال ٦٠ يوما من تعيين المحكم الثاني .
- ب - اذا لم يتم اي تعيين خلال الفترة المحددة اعلاه . يمكن ان يطلب اي طرف متعاقد من رئيس محكمة العدل الدولية باجراء التعيين الضروري وذلك خلال ٣٠ يوما . اذا كانت جنسية الرئيس من نفس جنسية احد الاطراف المتعاقدة ، فيجب على نائب الرئيس الاخر تأهيدا في هذا المجال ان يقوم باجراء التعيين .
- ٣ - باستثناء ما اشترط عليه في سياق هذه المادة او ما اتفق على خلافه من قبل الاطراف المتعاقدة فيجب على هيئة التحكيم ان تقرر الحدود في نطاق سلطتها وان تضع الاجراءات الخاصة بها . بامر من هيئة التحكيم او بناءا على طلب اي من الطرفين المتعاقدين ، يجب عقد مؤتمر بعد فترة لا تزيد عن ٣٠ يوما من التشكيل التام للهيئة وذلك من اجل تحديد المسائل الدقيقة التي سيحكم فيها والاجراءات الخاصة بالواجب اتباعها .
- ٤ - باستثناء ما اتفق على خلافه من قبل الطرفين المتعاقدين او ما قضى به من قبل هيئة التحكيم ، فيجب على كل طرف متعاقد تقديم مذكرة خلال ٤٥ يوما بعد اكتمال تشكيل هيئة التحكيم ، ويجب ان تصل الاجابات بعد ٦٠ يوما لاحقا . ويجب ان تمتد هيئة التحكيم جلسة بناءا على طلب اي من الطرفين المتعاقدين او بناءا على قرارها وذلك خلال ٣٠ يوما من تاريخ وصول الاجابات .

هذا من العمل



٥ - يجب ان تحاول هيئة التحكيم اعطاء قرارها مكتوبا خلال ٣٠ يوما من تاريخ انتهاء الجلسة ، او اذا لم يتم عقد الجلسة ، بعد ٣٠ يوما من تاريخ تقديم اجابات كلا الطرفين ، فيجب ان يتخذ القرار بأغلبية الاصوات .

٦ - يمكن ان يقدم الطيران المتعاقدان طلبات للاستيضاح بخصوص القرار خلال ١٥ يوما من استلامهما له ، ويجب ان يصدر ذلك الاستيضاح خلال ١٥ يوما من تاريخ الطلب .

٧ - يجب ان يكون قرار هيئة التحكيم ملزما للطرفين المتعاقدين .

٨ - يجب ان يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف المحكم الذي عين من قبله . اما تكليف هيئة التحكيم الاخرى فيجب ان يتقاسمها الطيران المتعاقدان بالتساوي بما فيها اي نفقات تترتب على رئيس او نائب رئيس محكمة العدل الدولية اثناء تنفيذ الاجراءات في الفقرة (٢) (ب) من هذه المادة .

#### المادة الثامنة عشرة تعديل الاتفاقية

اية تعديلات على هذه الاتفاقية متفق عليها من قبل الطرفين المتعاقدين يجب ان تصبح نافذة المفعول عندما يتم تاكيدها بواسطة تبادل المذكرات .

#### المادة التاسعة عشرة انتهاء الاتفاقية

يحق لأي طرف متعاقد في اي وقت ان يخطر الطرف المتعاقد الاخر كتابة بقراره بانتهاء هذه الاتفاقية . مثل هذا الاخطار يجب ان يبلغ في نفس الوقت الى المنظمة الدولية للطيران المدني . هذه الاتفاقية يجب ان تنتهي في منتصف الليل - في مكان تسلم الاخطار - مباشرة وقبل الذكرى السنوية الاولى لتاريخ تسلم الاخطار من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، الا اذا سحب هذا الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة . وفي حالة عدم الاقرار باستلام ذلك الاخطار من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، فان ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي ١٤ يوما من تاريخ تسلم المنظمة الدولية للطيران المدني للاخطار .

#### المادة العشرون الدخول الى حيز النفاذ

تدخل هذه الاتفاقية الى حيز النفاذ في اليوم الذي يقوم به الطرفان المتعاقدان باعلام بعضهما البعض خطيا بان الاجراءات الدستورية المطلوبة لذلك الغرض في بلديهما قد تم الامتثال اليها . وبناء عليه وقع المفاوضان اثناء نيابة عن حكومتيهما المعنيتين على هذه الاتفاقية . حرر في هاتوي هذا اليوم الجمعة الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٤ باللغات العربية والفرنسية والانجليزية . كل النصوص تعتبر بالتساوي معتمدة . في حالة ظهور اي خلاف في تفسير و/او تطبيق الاتفاقية ، فان النص الانجليزي هو الذي يجب ان يكون السائد .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية فينلاند الاشتراكية

#### ملحق الطرق الجوية

##### الجزء الاول :

الطرق التي تستخدم من قبل مؤسسة الطيران المعينة في المملكة الاردنية الهاشمية :

نقاط المنشأ	نقاط توسط	نقاط المقصد	نقاط ما وراء
نقاط في الاردن	نقطتين في اسيا	هاتوي	نقطة في اسيا

##### ملاحظات :

- ١ - تحدد نقاط التوسط ونقاط ما وراء في الوقت المناسب .
- ٢ - حق مؤسسة الطيران المعينة لدى اي طرف متعاقد لنقل الركاب ، البضائع والبريد بين النقاط في اقليم اي من الطرفين المتعاقدين والنقاط في اقليم طرف ثالث ، يجب ان يناقش ويوافق عليه من قبل سلطات الطيران في الطرفين المتعاقدين .

##### الجزء الثاني :

الطرق التي تستخدم من قبل مؤسسة الطيران المعينة في جمهورية فينلاند الاشتراكية :

نقاط المنشأ	نقاط توسط	نقاط المقصد	نقاط ما وراء
نقاط في فينلاند	نقطتين في اسيا	مطار الملكة علياء / عمان	نقطة في الشرق الاوسط او أوروبا

##### ملاحظات :

- ١ - تحدد نقاط التوسط ونقاط ما وراء في الوقت المناسب .
- ٢ - حق مؤسسة الطيران المعينة لدى اي من الطرفين المتعاقدين لنقل الركاب ، البضائع والبريد بين النقاط في اقليم اي طرف متعاقد والنقاط في اقليم طرف ثالث ، يجب ان يناقش ويوافق عليه من قبل سلطات الطيران في الطرفين المتعاقدين .

هكذا من المأهول

### قرار صادر عن امين عمان بتصنيف مهنة المعارض التجارية

بعد الاطلاع على قرار امين عمان بتصنيف المعارض التجارية الصادر في ١٦-١٢-١٩٨٩ ، واستنادا الى الفقرة ٢- من البند ١٩ من الجدول رقم ١- الملحق بقانون رخص المهن لمدينة عمان رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٥ .

اتقرر ما يلي :

١ - يكون تصنيف المعارض التجارية لفرض الرخص المهنية ورسومها كما يلي :-  
١ - تخصيص موقع لاستثماره معرضا او معارض وتصنف بذات التصنيف المقرر للتجارة العامة في الفقرة ٩ من البند ٦ من الجدول الملحق بقانون رخص المهن المشار اليه ، ويستحق عنها الرسم المحدد في الفقرة المشار اليها .

ب - اشغال مساحة في المعرض لفرض العرض والترويج فقط - دون البيع - :-  
وتصنف بذات التصنيف المقرر للوكلاء والوسطاء التجاريين في الفقرة ٣ من البند ٥- من الجدول الملحق بالقانون المشار اليه ، ويستحق عنها الرسم المحدد في الفقرة المشار اليها ويخفض الرسم الى ٢٥٪ اذا كانت مدة المعرض لا تزيد على ثلاثة اشهر الى ٥٠٪ اذا كانت لا تزيد على ستة اشهر .

ج - اشغال مساحة في المعرض لفرض العرض والبيع المباشر :-  
وتصنف بذات التصنيف المقرر لنسج السلع والمواد المعروضة ، ويستحق الرسم المقرر على المهنة الاعلى رسما طبقا لنص المادة ٤ فقرة ١- من قانون رخص المهن المشار اليه . ويخفض الرسم الى ٥٠٪ اذا كان للمرخص له محل مخصص مهني في امانة عمان الكبرى .  
٢ - يشترط في المعارضين الذين يرخصون وفقا للبند ٦ ، ج من الفقرة السابقة ان يكونوا حاصلين على رخص مهن سارية المفعول اما في نطاق امانة عمان الكبرى او احدى البلديات الاخرى في المملكة الاردنية الهاشمية .

٣ - على طالب الترخيص لاستثمار موقع كمعرض وفقا للبند ١- من الفقرة ١- من هذا القرار ان يرفق بالطلب كشفا يبين فيه اسماء التجار والوكلاء والوسطاء التجاريين الذين اتفق معهم على اشغال مساحات في المعرض .

وعليه ان يبلغ الجهة المختصة بالامانة عن اي اتفاق للمعرض يحصل بعد ذلك فور حصوله لاضافته الى الكشف المشار اليه .

٤ - يلغى قرار تصنيف المعارض التجارية المؤقت الصادر في ١٦-١٢-١٩٨٩ م .  
٥ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١-١-١٩٩٥ وينشر في الجريدة الرسمية ويودع لدى الدوائر المختصة للتنفيذ .

امين عمان  
الدكتور معدود العبادي

### قرار رقم ٤ - لسنة ١٩٩٥ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم ٨٨٠٩ تاريخ ٢٨-٩-١٩٩٢ لتفسير البند ٦ من الفقرة ١- من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ لبيان ما اذا كان الدخل الثاني لا يملك بموجب هذا البند معنى من ضريبة الدخل .

وبعد الاطلاع على كتاب دولسة رئيس الوزراء ، وتديق النص القانوني المطلوب تفسيره يتبين ما يلي :  
ينص البند ٦ من الفقرة ١- من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ على ان يخضع للضريبة الدخل الذي يتأتى لاي شخص ما يلي :

( ٦ - بدلات اجارة العقارات وغيرها من الاموال غير المنقولة والموائد والانساط وسائل الارباح الناشئة عنها ، وكذلك الدخول والمكسب التي تتأتى من اي ملك خلاف العقارات والاموال غير المنقولة الاخرى ) .

وينص البند ٩ من الفقرة ١- من المادة ٧ على ان يعفى من ضريبة الدخل اعفاء كلياً ما يلي :-  
١ - الدخل الذي يتأتى من الارض المستثمرة في الزراعة او البستنة او التحريج او من تربية المشية او الدواجن او الاسماك او النحل بما في ذلك الدخل الناجم من تحويل منتجاتها الى سلع اخرى بطريق العمل اليدوي البسيط ) .

ويستخلص من تلك النصوص ان قانون ضريبة الدخل اذع للضريبة بموجب البند ٦ من الفقرة ١- من المادة ٣ منه بدلات اجارة العقارات وغيرها من الاموال غير المنقولة ، كما اذع بموجب البند نفسه الارباح والمكسب الاخرى الناشئة عن تلك العقارات والاموال .

واما البند ٩ من الفقرة ١- من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل فتد نص على ان يعفى اعفاء كلياً من ضريبة الدخل الذي يتأتى من استثمار الارض وهو استثمار قد يتم من قبل المالك نفسه مباشرة ، او من قبل مستجرها في اي مجال من مجالات استثمار المندوس عليها في البند نفسه ، وهي الزراعة والبستنة والتحريج وتربية المشية والدواجن والاسماك والنحل ، وجميعها تدخل ضمن نطاق الاعمال الزراعية . فالدخل الذي يعفى من الضريبة في هذه الحالة ، وبمراجعة النص على الدخل الذي يتأتى لاي شخص من قيامه باستثمار الارض بنفسه في اي من تلك المجالات اذ من الواضح ان الغاية من هذا الاعفاء هو تشجيع الاستثمار فيها ، وذلك لاهميتها الاقتصادية وحاجة المستثمر فيها للدعم المستمر .

وبناء على ذلك فان بدل الاجاره الذي يتقاضاه مالك الارض المؤجرة من قبله لشخص اخر ليستثمرها هذا الاخر في اي من المجالات المنصوص عليها في البند ٩- من الفقرة ١- من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ يعتبر دخلاً خاضعاً للضريبة بموجب البند ٦ من الفقرة ١- من المادة ٣ من القانون المذكور .

واما قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٢١ لسنة ١٩٥٤ . فقد اصبح ملغى ولم تعد له اي قوة قانونية بعد ان الغي قانون ضريبة الدخل الاسبق رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ الذي كان الديوان الخاص مصدر قراره ذلك بتفسير الفقرة ١- من المادة ٨ منه .

هذا ما تقرره بالاكثريه في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٤١٥ هـ . الموافق ٢-١-١٩٩٥ م .

مضو	مضو	رئيس الديوان الخاص
عبد اللطيف النقي	عبد المجيد الفريهه	بتفسير القوانين
عبد اللطيف النقي	(مخالف)	رئيس محكمة التمييز
		خليفة السحيبات

مضو	مضو
مندوب وزارة المالية - الدخل	رئيس ديوان التشريع
محمد ابو الحمص	في رئاسة الوزراء
	ميسر طماش

هكذا من المأهول



## قرار المخالفة المغطى من قاضي محكمة التمييز السيد عبد المجيد الغرايبة في قرار التفسير

رقم ٤- لسنة ١٩٩٥

بعد الاطلاع على كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٨٨٠٩-١ تاريخ ٢٨-٩-١٩٩٣ الموجه لوزير العدل والاطلاع على النصوص القانونية اجد ان المادة ٣-١ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ تنص على انه يخضع للضريبة الدخل الذي يتأتى في المملكة لأي شخص أو يجنيه من بدلات اجرة المقارنات وغيرها من الاموال غير المنقولة والموائيد والاقساط وسائر الارياح الناشئة عنها وكذلك الدخل والمكاسب التي تتأتى من أي ملك خلافا للمقارنات والاموال غير المنقولة الاخرى .

وتنص المادة ٧-١ على انه يعفى من الضريبة اعماءا كليا الدخل الذي يتأتى من الارض المستعمرة في الزراعة أو البستنة أو التحريج أو من تربية الماشية أو الدواجن أو الاسماك أو النحل بما في ذلك الدخل الناجم عن تحويل منتوجاتها الى سلع اخرى بطريق العمل اليدوي البسيط .

وطالب دولة رئيس الوزراء بكتابه المشار اليه تفسير احكام البند التاسع من الفقرة ١- من المادة السابعة المشار اليها وبيان ما اذا كان بدل الاجارة الذي يتقاضاه مالك الارض المؤجرة من قبله لشخص آخر يستثمرها بالزراعة يخضع لضريبة الدخل فسيؤد احكام البند السادس من الفقرة ١- من المادة الثالثة المشار اليه .

ان استثمار الارض بالزراعة قد يكون مباشر من قبل من له حق التصرف بها او من قبل غيره استثمارها لهذه الغاية من يكون له هذا الحق . وما يتأتى لمالك الارض أو المستأجر من ارباح وعوائد ناجمة عن الاستثمار الزراعي يخضع للبند التاسع من الفقرة (١) من المادة السابعة فيعتبر دخلا غير خاضع للضريبة باعتباره ناجما عن استثمار الارض بالزراعة . فلو كان مالك مزرعة دواجن او مالك مزرعة ماشية واغنام قد قام بتاجيرها لآخر او مالك بستان زيتون قام بتاجير موعده قطف الزيتون او مالك حقل من القمح قام بتاجير الحقل قبيل الحصاد او مالك ارض مزروعة بالخضار المختلفة قام بتاجيرها وقت قطفها فان الاجرة التي يتقاضها المالك كأجرة لهذه المزارع لا تخضع للضريبة لانها متأتية عن استثمار هذه الارض بالزراعة .

وقد كان نص الفقرة ١- من المادة النامنة من قانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٥٤ القائل بأنه يعفى من الضريبة الدخل الناتج عن الاعمال الزراعية أو تربية المواشي ، اقل شمولاً من نص البند التاسع من الفقرة ١- من المادة السابعة المطلوب تفسيرها لان تعبير استثمار الارض بالزراعة يشمل الاعمال الزراعية وغيرها مما يتصل بالزراعة ومع ذلك فمن اللازم ان يتبين ان الاستثمار الزراعي يشمل الاعمال الزراعية ١٩٩٢ تاريخ ٢٥-١١-١٩٩٢ قد اعتبر تاجير الارض من قبل الاعمال الزراعية التي لا يخضع الدخل المتأتي منها للضريبة .

لذا ارى خلافا لاراي الاكثرية المحترمة ان تاجير الارض هو بمثابة استثمار للارض بالزراعة والاجرة التي يتقاضها المؤجر غير خاضعة للضريبة عملاً بالمادة السابعة المذكورة .

قراراً صدر بتاريخ ٢ شعبان سنة ١٤١٥ هـ . الموافق ٣-١-١٩٩٥ م .

قاضي محكمة التمييز

عبد المجيد الغرايبة

(مخالف)

## تصحيح خطأ

وقع خطأ مطبعي في الجدول رقم ١/٢ من القرار الصادر عن معالي وزير الصناعة والتجارة والخاص بأسعار التأمين الإلزامي على المركبات - ضد الغير - للمركبات الأردنية داخل المملكة ، والمنشور على الصفحة ٣٢٦٥ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٠١٥ الصادر بتاريخ ٣١-١٢-١٩٩٤ حيث ورد فيه :

بكب ثلاثة أو ثلاث حمولة ٢ طن مما فوق - خطأ -

والصواب هو : بكب ثلاثة أو ثلاث حمولة ٢ طن مما فوق -

هذا من المجلد